

قطاع التأمين السوري.. أمل يرتجى وصمود يحتذى به

بقلم وزير المالية
الدكتور مأمون حمدان

يحسب لقطاع التأمين السوري رغم حداثة عهده، صموده واستمراره خلال سنوات الأزمة بتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين وتسويق كل أنواع وثائق التأمين التي كانت معروفة قبل الأزمة، على الرغم من الصعوبات التي تعرض لها من اعتداءات إرهابية وتخريب وسرقة وعقوبات خارجية.

ورغم بعض الملاحظات على بعض شركات التأمين إلا أن عملها بقي مستمراً، ولم تعلن أي منها خروجها من السوق ولم تسجل حالة صرف واحدة لأي موظف منها، ما شكل حالة من الاستقرار انعكست على سوق التأمين بكامله.

ولكن، لا بد من الإشارة إلى بعض الانحرافات في أداء هذا القطاع الحيوي الذي اعتبرته الحكومة من أولوياتها، ما استدعى التدخل في اللحظة المناسبة لتصحيح مساره، والعمل على معالجة ما اعتراه من تجاوزات وتراخ، فتم إعادة تشكيل مجالس إدارات هيئة الإشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات التأمين والمؤسسة العامة للتأمين ورفدها بكفاءات وخبرات مناسبة.

ولا بد لنا هنا من الإشادة بنتائج الاجتماعات النوعية التي ترأسها رئيس مجلس الوزراء على مدار عام كامل والتي عالجت مواضيع تأمينية متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الاجتماع الأخير الذي خصص لمناقشة مشروع التأمين الصحي الذي توصل إلى ضرورة إحداث بنية إدارية عليا على شكل مجلس أعلى للتأمين الصحي يكون معنيا بإدارة هذا القطاع وإصلاحه ووضع التشريعات



لتحقيقه خلال الفترة القليلة القادمة فيتجلى من خلال إعادة هيكلة البنية الإدارية والتنظيمية لمكونات هذا القطاع ومعالجة الترهل الإداري والفني في مفاصله ومؤسساته، يضاف إلى ذلك الإعداد لمشروع قانون تأمين شامل يتلافى ثغرات القانون الحالي المعمول به، كذلك وضع الإستراتيجيات الواضحة ورسم الخطط والبرامج التي يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء، مع النهوض بواقع التدريب، لكن الأهم يتمثل في العمل على إعداد دليل حوكمة شامل لشركات التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية وذلك من خلال وضع مجموعة ضوابط تحكم العلاقة بين مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية العليا، ومساهمتها وجميع الأطراف ذات العلاقة، كما يجري العمل حالياً على دراسة تعديل نظام عمل شركات إدارة النفقات الطبية، ولاسيما في الأمور الاجرائية.. ما يهدف إلى وضع التأمين على الطريق الصحيح باتجاه تطويره وتفعيله.

وختاماً نؤكد أن قطاع التأمين يشكل إحدى روافع الاقتصاد الوطني الذي يمكن أن يعول عليه في مراحل العمل والبناء، والحكومة تسعى وتدعم الوصول إلى سوق تأمين قوي يتصدى للدور المنوط به في مرحلة إعادة الإعمار من دعم للاستثمار وللنشاط الاقتصادي في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية وكذلك السياحية وغيرها، وكلنا أمل وثقة بأن الشعب الذي سجل أساطير الصمود والتحدى والبقاء بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد وتضحية وتفاني جنود الجيش العربي السوري قادر على إعادة بناء بلده بأيادي أبنائه وإعادته أفضل مما كان عليه.

جيشنا العربي السوري والمساحات الواسعة من المدن والقرى التي يعيدها إلى كنف الدولة التي ستسهم في عودة الصناعيين إلى مدنهم ومعاملهم وتأسيس مشاريع استثمارية جديدة، فإنه يجب على شركات التأمين مواكبة عودة النشاط الاقتصادي والاستعداد لتلبية المتطلبات من خلال زيادة رؤوس أموال شركات التأمين ورفع مستوى الوعي التأميني لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة، والتوجه نحو تطوير المنتجات التأمينية لديها والعمل على التسويق لمنتجات تأمينية جديدة تلبى من خلالها قطاعات مختلفة، بما يحقق الهدف الحقيقي للتأمين عبر شقيه الاقتصادي والاجتماعي الخدمي. أما ما تعمل عليه وزارة المالية وتسمى

الناظمة له وذلك للوصول إلى نظام فعال يقدم الخدمات للمواطنين على النحو الأمثل... علماً أنه لم يتم رفع مقدار قسط التأمين الصحي المترتب على الموظف الإداري، إذ بقي هذا القسط ٢٥٠ ليرة شهرياً، ما رتب على خزينة الدولة أعباء إضافية.

كما تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه قد تم رفع التعويضات في بوليصة التأمين الإلزامي على السيارات لتصبح مليوناً و٢٥٠ ألف ليرة للوفاة بعد أن كانت ٧٥٠ ألف ليرة، وللعجز الكلي الدائم مليون و٢٥٠ ليرة بدلاً من ٧٥٠ ألف ليرة، كما زادت تعويضات الأضرار المادية من مليون ونصف مليون ليرة إلى مليون و٧٥٠ ألف ليرة. ومع الانتصارات الكبيرة التي يحققها



المكاتب في المحافظات

■ حلب - هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦ - ٢٢١ - تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧ - ٢١
■ حمص - هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٢٤٥٤٠٢١ - فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٢١
■ اللاذقية - هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١ - فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١
■ طرطوس - هاتف: ٣٢٧٤٥٥ - ٣٢٧ - فاكس: ٣١٣٠٩٠ - ٤٣

■ دمشق - المنطقة الحرة بناء «الوطن»
هاتف: ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠ - ١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١
فاكس التحرير: ٨٨٢٧٩٨٤٠ - ١١

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

الإشراف والتحرير
علي الأغا

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه